



لجنة السلع والمواد الخاضعة لرقابة الاستيراد والتصدير
COMMITTEE FOR GOODS & MATERIAL SUBJECTED TO IMPORT & EXPORT CONTROL

دراسة استراتيجية للحالات العملية الخاصة بالعقوبات المالية المستهدفة 2021-2019

المكتب التنفيذي للجنة السلع والمواد الخاضعة لرقابة
الاستيراد والتصدير
التاريخ : 11/2021

المكتب التنفيذي للجنة السلع والمواد الخاضعة لرقابة الاستيراد والتصدير	المكتب التنفيذي
مجموعة العمل المالي	الفاثف
قائمة الإرهاب المحلية الصادرة عن مجلس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة	قائمة الإرهاب المحلية
قائمة الإرهاب المحلية والقائمة الموحدة للأمم المتحدة	قوائم العقوبات
القائمة الموحدة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.	القائمة الموحدة للأمم المتحدة
مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة	مجلس الأمن
لجنة العقوبات الخاصة بمجلس الأمن التي تشرف على الالتزام بقرارات مجلس الأمن. يُذكر أن كافة أنظمة العقوبات الحالية الخاصة بالأمم المتحدة لديها لجنة العقوبات الخاصة بها	لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن
السلطات الاتحادية والمحلية المسؤولة بموجب القانون عن الرقابة على المؤسسات المالية والمهن والأعمال غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية والمنظمات غير الهادفة للربح أو السلطة المختصة المسؤولة عن الموافقة على ممارسة نشاط أو مهنة في حال لم يتم تحديد جهة رقابية بموجب القانون.	الجهات الرقابية

4	 المقدمة
5	 المنهجية والمصدر والإطار الزمني
5	 تصنيف تقارير العقوبات المالية المستهدفة بحسب الجهة المبلّغة
6	 تصنيف تقارير العقوبات المالية المستهدفة بحسب الشبهة
7	 تصنيف تقارير العقوبات المالية المستهدفة بحسب الأدوات
8	 تقييم مخاطر تمويل الإرهاب
9	 الأنماط بناء على دراسات الحالة الخاصة بالعقوبات المالية المستهدفة
9	 (أ) أنماط العقوبات المالية المستهدفة - تمويل الإرهاب
12	 (ب) أنماط العقوبات المالية المستهدفة - تمويل الانتشار
13	 المؤشرات التحذيرية
15	 إحصائيات حول العقوبات المالية المستهدفة
16	 التوصيات

1. مقدمة

إنّ دولة الإمارات العربية المتحدة، كونها عضو في الأمم المتحدة، مكلفة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك تلك المرتبطة بأنظمة العقوبات. نتيجةً لذلك، ومن خلال قرار مجلس الوزراء رقم (74) لسنة 2020، تطبّق دولة الإمارات قرارات مجلس الأمن حول منع ومكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل وبشكلٍ خاص تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة كما هي محددة من قبل الأمم المتحدة.

تتخذ العقوبات المفروضة من قبل مجلس الأمن عدة أشكال وهي ترمي إلى تحقيق أهداف مختلفة وقد تنوّعت بين العقوبات الاقتصادية والتجارية الشاملة إلى تدابير أكثر استهدافاً مثل حظر استيراد الأسلحة وحظر السفر والقيود المالية أو القيود على السلع. وقد طبّق مجلس الأمن العقوبات دعماً للعمليات الانتقالية السلمية ولردع التغييرات غير الدستورية ووضع القيود على الإرهاب وحماية حقوق الإنسان وسعيّاً لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

كما ذكر أعلاه، تتضمن أنظمة العقوبات التابعة للأمم المتحدة تدابير مختلفة على الدول أن تطبّقها إلا أنّ المعلومات التالية توضح كيفية تطبيق العقوبات المالية المستهدفة في الإمارات من ناحية تدابير التجميد ومنع إتاحة الأموال والخدمات بموجب قرارات مجلس الأمن المرتبطة بتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار، وعلى الأفراد والشخصيات الاعتبارية في الإمارات العودة أيضاً إلى القواعد واللوائح والإرشادات ذات الصلة التي ينشرها المكتب التنفيذي والجهات الرقابية ومجلس الأمن.

أ) دور لجنة السلع والمواد الخاضعة لرقابة الاستيراد والتصدير في الإمارات:

- تضطلع بدور السلطة المركزية لضمان تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- تتلقى وتعالج طلبات التظلم من قرارات الإدراج على القائمة الموحدة للأمم المتحدة وقائمة الإرهاب المحلية.
- تتلقى وتعالج طلبات استخدام الأموال المجمّدة بموجب قوائم العقوبات.
- تعمل بشكل وثيق مع المجلس الأعلى للأمن الوطني بخصوص الإدراجات على القائمة المحلية
- تعمّم التحديثات على قائمة الإرهاب المحلية والقائمة الموحدة للأمم المتحدة إلى القطاعين الحكومي والخاص.
- توفر التنسيق وتبادل المعلومات بين الوكالات الحكومية.

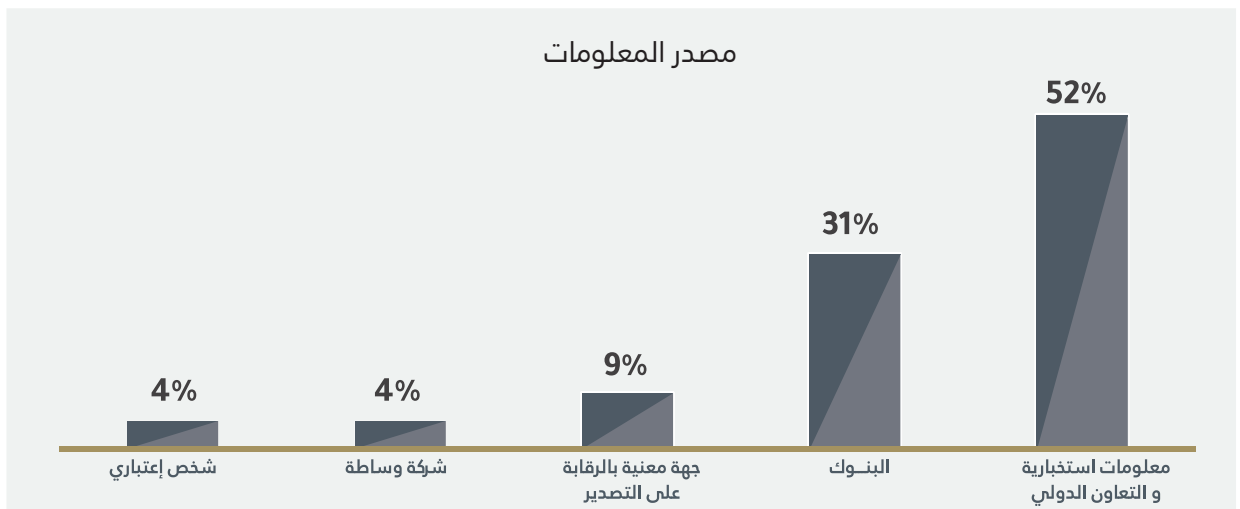
2. المنهجية والمصدر والإطار الزمني

يستند هذا التقرير على 23 حالة عملية لدى دولة الإمارات العربية المتحدة تظهر كيف قامت المجموعات أو الكيانات الإرهابية أو الأشخاص الإرهابيون باستغلال القطاعات أو الأنشطة الاقتصادية من أجل تمويل أنشطتهم أو دعم أعمال تمويل الإرهاب أو تمويل انتشار التسليح وخاصةً خلال الفترة الممتدة بين عامي 2019 و2021.

3. تصنيف تقارير العقوبات المالية المستهدفة بحسب مصدر المعلومات

بناءً على النتائج المذكورة أعلاه، يُلاحظ أنّ مصدر المعلومات الأبرز لتقارير العقوبات المالية المستهدفة هو من المعلومات الاستخبارية والتعاون الدولي لتحديد الأنشطة المرتبطة بالعقوبات المالية المستهدفة (ضد تمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسليح) أو التهريب من العقوبات المفروضة بموجب قائمة العقوبات الخاصة بالأمم المتحدة أو أنظمة العقوبات الدولية. كما أنّ المصارف قد أثبتت من خلال رفع تقارير المعاملات المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية عن وقوع العمليات المشبوهة في أرض الدولة أو المناطق الحرة، مما يعطي معلومات وخيوط لجهاز إنفاذ القانون من أجل تعقب وتجميد الأصول المرتبطة بأنشطة العقوبات المالية المستهدفة.

عدد التقارير	مصدر المعلومات
12	معلومات استخبارية والتعاون الدولي
7	البنوك
2	جهة معنية بالرقابة على التصدير
1	شركة وساطة
1	شخص اعتباري

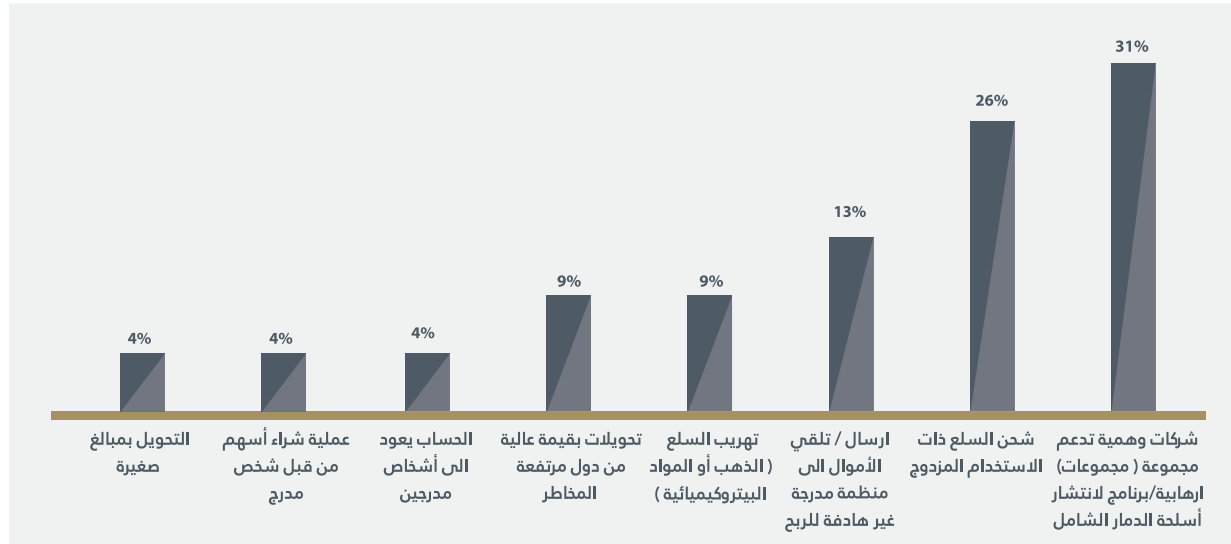


4 تصنيف تقارير العقوبات المالية المستهدفة بحسب نوع الشبهة

بناءً على النتائج المذكورة أعلاه، إنّ الطرق المشبوهة الأبرز التي يستخدمها الأشخاص أو الكيانات أو المجموعات المدرجين على القوائم من أجل دعم أنشطة تمويل الإرهاب أو برامج تمويل انتشار التسليح هي من خلال استخدام الشركات الواجهة أو الوهمية وشحن السلع ذات الاستخدام المزدوج.

نوع الشبهة	عدد التقارير
شركات وهمية تدعم مجموعة (مجموعات) إرهابية / برنامج لانتشار أسلحة الدمار الشامل	7
شحن السلع ذات الاستخدام المزدوج	6
إرسال / تلقي الأموال إلى منظمة مدرجة غير هادفة للربح	3
تهريب السلع (الذهب أو المواد البيتروكيميائية...)	2
تحويلات بقيمة عالية من دول مرتفعة المخاطر	2
الحساب يعود إلى أشخاص مدرجين	1
عملية شراء أسهم من قبل شخص مدرج	1
التحويل بمبالغ صغيرة	1

أنواع الشبهة

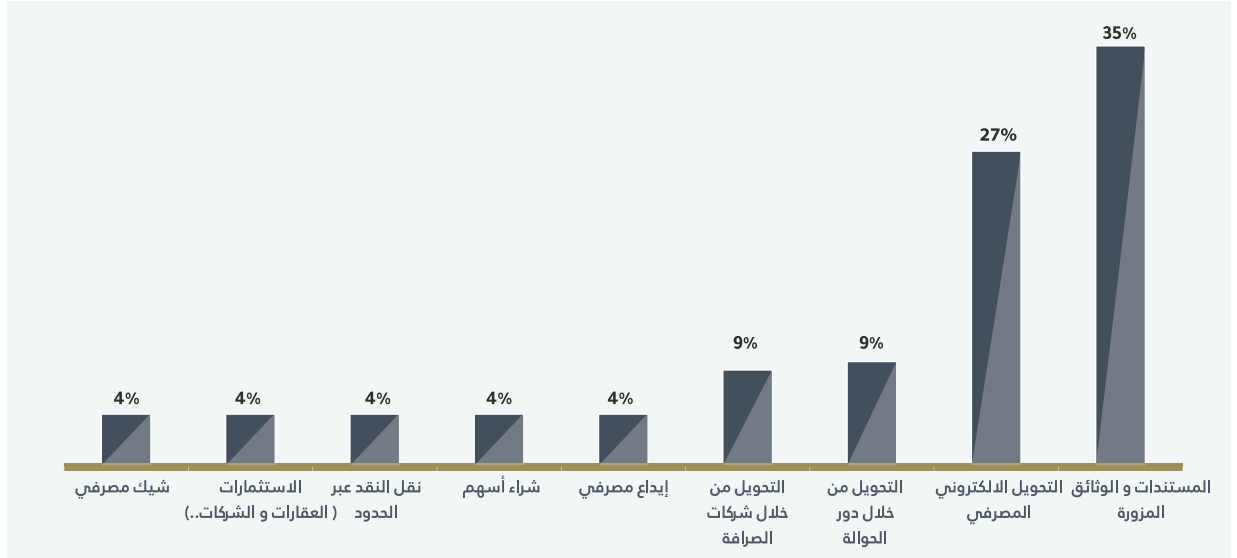


5. تصنيف تقارير العقوبات المالية المستهدفة بحسب الأدوات

بناءً على النتائج المذكورة أعلاه، إنّ أبرز الأدوات المستخدمة من قبل الأشخاص أو الكيانات أو المجموعات المدرجين على القوائم لنقل الأموال والأصول الأخرى من الدول مرتفعة المخاطر لدعم أنشطة تمويل الإرهاب أو برامج تمويل الانتشار هي باستخدام المستندات والوثائق المزورة والتحويلات الإلكترونية المصرفية.

عدد التقارير	نوع الأداة
8	المستندات والوثائق المزورة
6	التحويل الإلكتروني المصرفي
2	التحويل من خلال شركات الصرافة
2	التحويل من خلال دور الحوالة
1	شراء أسهم
1	إيداع مصرفي
1	نقل النقد عبر الحدود
1	الاستثمارات (العقارات، الشركات...)
1	شيك مصرفي

أنواع الأدوات



6. تقييم مخاطر تمويل الإرهاب

عام 2020، قامت الدولة بتقييم مخاطر تمويل الإرهاب لتوسيع نطاق تقييم مخاطر تمويل الإرهاب الذي أجري عام 2018 ولتعميق فهم الإمارات إلى حد كبير للمخاطر في هذا المجال. وعلى عكس تقييم مخاطر تمويل الإرهاب لعام 2018، نسخة العام 2020 تم إعدادها بمشاركة كبيرة من قبل مجموعة واسعة من الجهات المعنية وهو مستند إلى تحليل مجموعة أوسع بكثير من البيانات ومصادر المعلومات ولا يحدّد نطاقه بعدد محدد من المنظمات الإرهابية، بل ركّز على مخاطر تمويل الإرهاب بشكل عام مع أخذ العوامل المحددة التي تميّز التهديدات ونقاط الضعف في مجال تمويل الإرهاب في السياق الإماراتي من خلال سيناريوهات مخاطر مختلفة. وتم اعتماد منظورين أساسيين لإجراء تقييم مخاطر تمويل الإرهاب وهما المخاطر المحلية في الدولة ووضع الإمارات كمركز مالي عالمي. وقد تم النظر في مخاطر استخدام الإمارات من أجل (1) الجمع، (2) النقل، و(3) استخدام الأموال لأغراض إرهابية وصُنّفت المخاطر بشكل منفصل بناءً على إرشادات الفاتف في الدليل الإرشادي لتقييم مخاطر تمويل الإرهاب لعام 2019¹. ويوفّر الجدول أدناه ملخصاً للاستنتاجات بالنسبة إلى سيناريوهات مخاطر تمويل الإرهاب التي تم تحليلها مع المخاطر المتأصلة والتدابير التخفيفية والتصنيفات المتبقية لكل سيناريو.

الترتيب	سيناريو المخاطر	الخطر المتأصل	التدابير التخفيفية	التصنيف المتبقي
1	جمع الأموال من خلال وسائل التواصل الاجتماعي	M-H	S	M-L
2	التمويل الجماعي	M-L	S	L
3	جمع الأموال من خلال العملات الافتراضية	M-H	M	M-H
4	التبرعات / المنظمات غير الهادفة للربح	M-H	S	M-L
5أ	الأنشطة التجارية في الإمارات - بيع البضائع من قبل الإرهابيين أو الشبكات الإرهابية	H	M	H
5ب	الأنشطة التجارية في الإمارات - شراء البضائع أو الخدمات من قبل الإرهابيين أو الشبكات الإرهابية	H	M	H
5ج	الأنشطة التجارية التي يقوم بها الإرهابيون أو الشبكات الإرهابية باستخدام شخصيات اعتبارية في دولة الإمارات	H	M	H
6	تحويلات الأموال من الدول عالية المخاطر وإليها	H	S	H
7	امتلاك المؤسسات المالية أو مؤسسات خدمات تحويل الأموال أو القيمة أو السيطرة عليها في دولة الإمارات	M-H	S	M-L
8	تهريب أو نقل الأموال النقدية، بما في ذلك من خلال استخدام المقاتلين الإرهابيين الأجانب	H	M	H
9	الاستثمار أو إدارة الأموال المرتبطة بالإرهاب في الدولة	H	M	H
10	الهجمات الإرهابية في دولة الإمارات	M-H	S	M-L

الدرجات: (S): قوي، (H): مرتفع، (M-H): متوسط إلى مرتفع، (M): متوسط، (M-L): متوسط إلى منخفض، (L): منخفض.

¹ <https://www.fatf-gafi.org/publications/methodsandtrends/documents/terrorist-financing-risk-assessment-guidance.html>

تم بعد ذلك دمج سيناريوهات المخاطر المذكورة أعلاه بطرق تمويل الإرهاب الثلاث المحددة من قبل الفاتف لتحديد مدى المخاطر المتبقية في الإمارات لكل سيناريو، وجاءت الاستنتاجات كالتالي:

طريقة التمويل	المخاطر المتبقية في الإمارات
1. جمع الأموال المرتبطة بالإرهاب في الإمارات	متوسطة إلى منخفضة
2. نقل الأموال المرتبطة بالإرهاب عبر الإمارات	مرتفعة
3. استخدام الأموال المرتبطة بالإرهاب في الإمارات	متوسطة
الإجمالي	متوسطة إلى مرتفعة

بشكل إجمالي، يظهر التحليل الجديد لمخاطر تمويل الإرهاب المجموعة الواسعة من المخاطر التي تواجهها الإمارات في إطار تمويل الإرهاب والحاجة لتستمر الدولة في تعزيز تدابير تخفيف المخاطر لديها، والالتزام العميق للإمارات بلعب دور ناشط وأساسي في مكافحة تمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح على الصعيد العالمي.

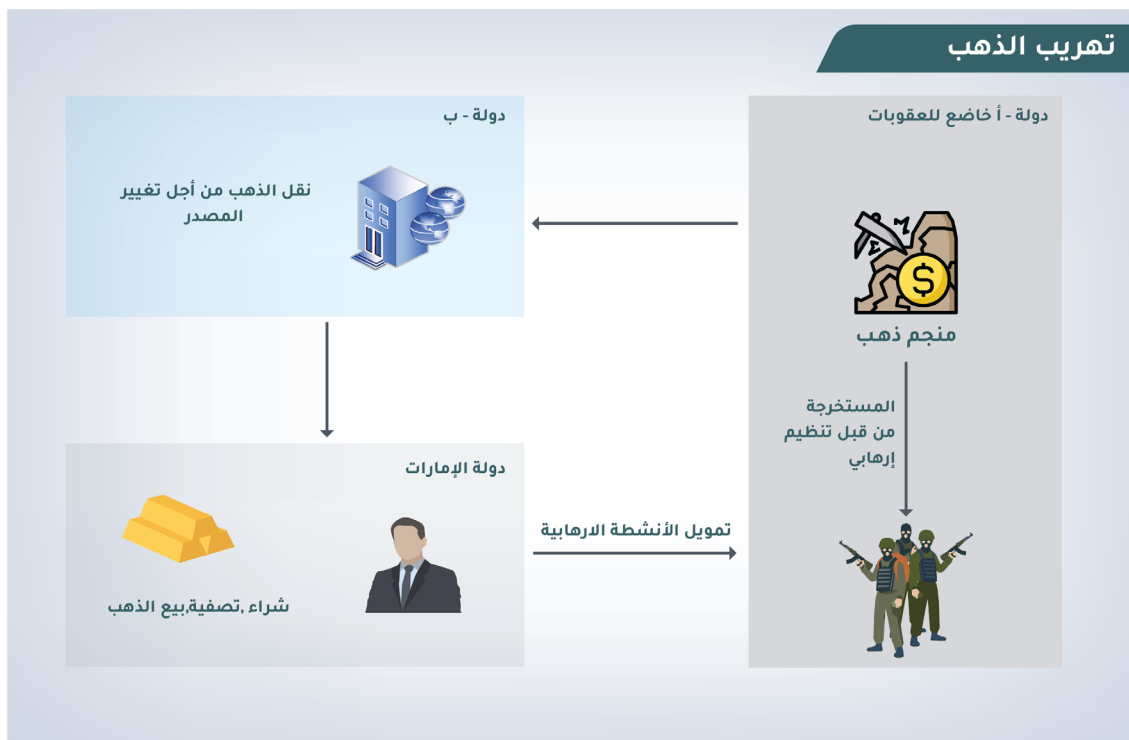
7. الأنماط بناءً على دراسات الحالة الخاصة بالعقوبات المالية المستهدفة

تم تحديد مجموعة من الأنماط بناءً على الطرق التي يستخدمها المجرمون بوتيرة متكررة للتهرب من العقوبات المالية المستهدفة، كما تشمل الأنماط القطاعات والمنهجيات والأدوات الأساسية المستخدمة لتمرير أي معاملات مالية أو غير مالية لدعم الكيانات أو الأشخاص المدرجين.

(أ) أنماط العقوبات المالية المستهدفة - تمويل الإرهاب

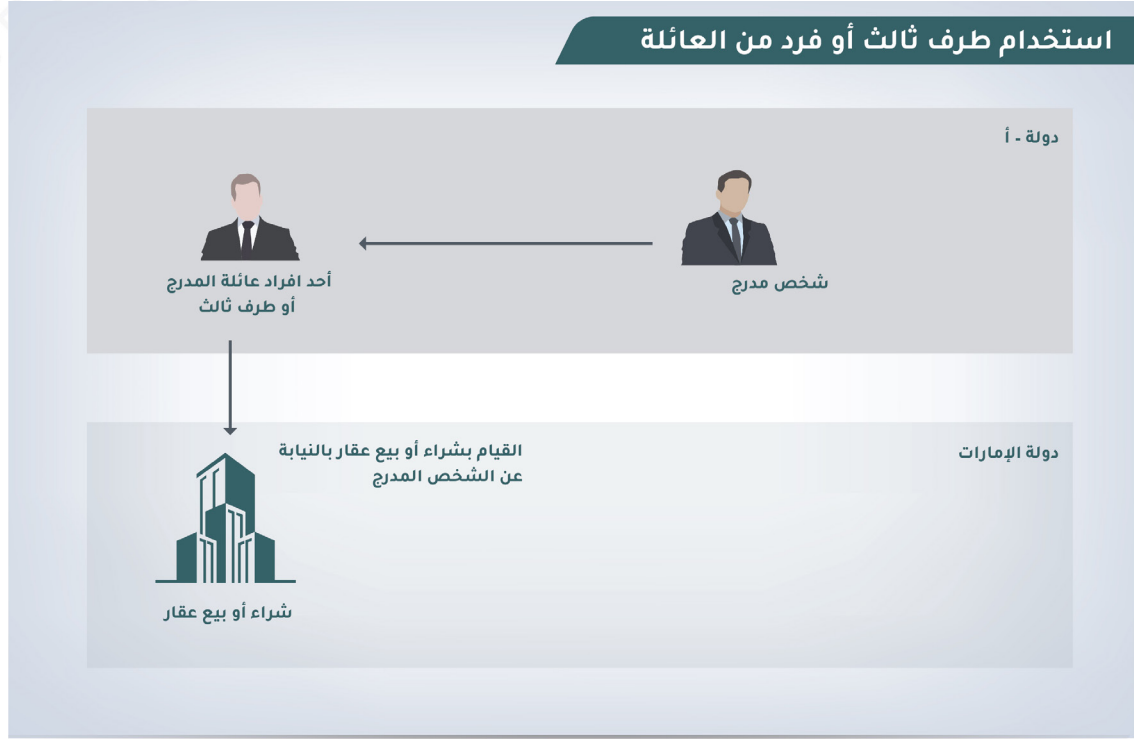
النمط الأول : تهريب الذهب

- يتم استخراج الذهب من قبل مجموعات إرهابية من الدولة الخاضعة للعقوبات " أ " ونقله عبر الحدود إلى الدولة " ب " لتغيير مصدر تصدير الذهب ليتم بعد ذلك تصدير الذهب من الدولة ب إلى دولة الامارات لتتم تصفيته وبيعه وتسويقه ثم يُعاد تحويل المتحصلات المالية إلى المجموعات الإرهابية في الدولة " أ ".



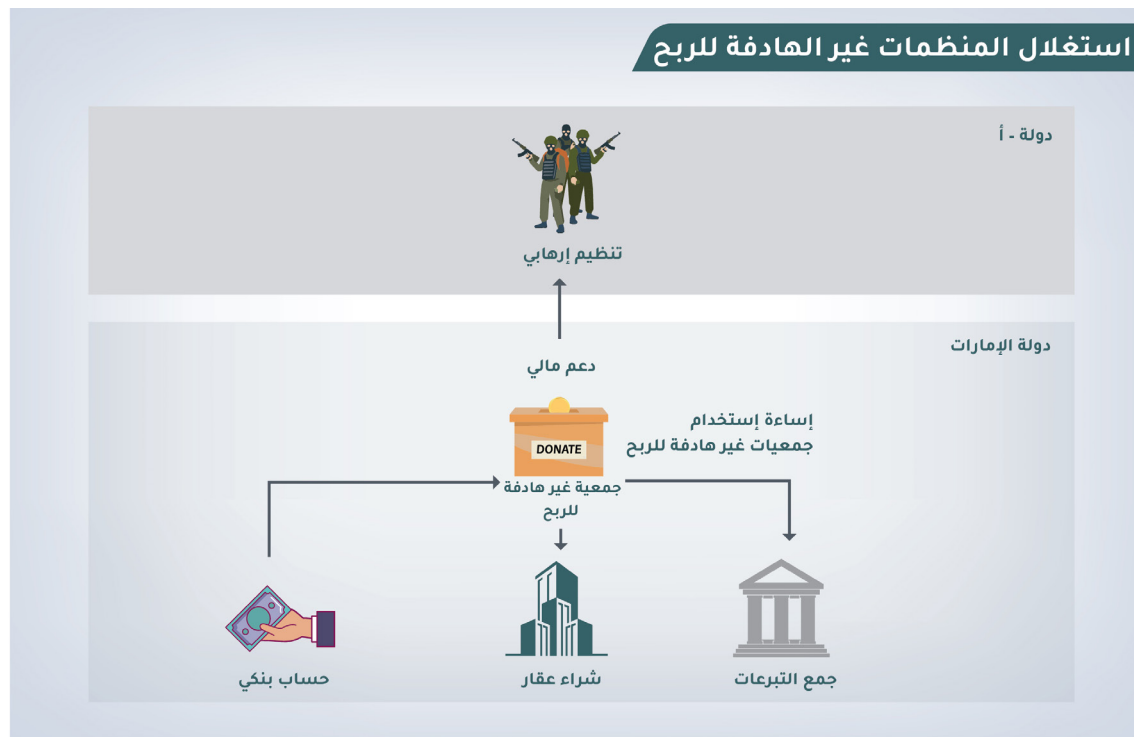
النمط الثاني: استخدام طرف ثالث أو فرد من العائلة

- يقوم الشخص المدرج والمقيم في الدولة " أ " باستخدام طرف ثالث أو أحد أفراد العائلة لشراء أو بيع العقارات في دولة الإمارات.



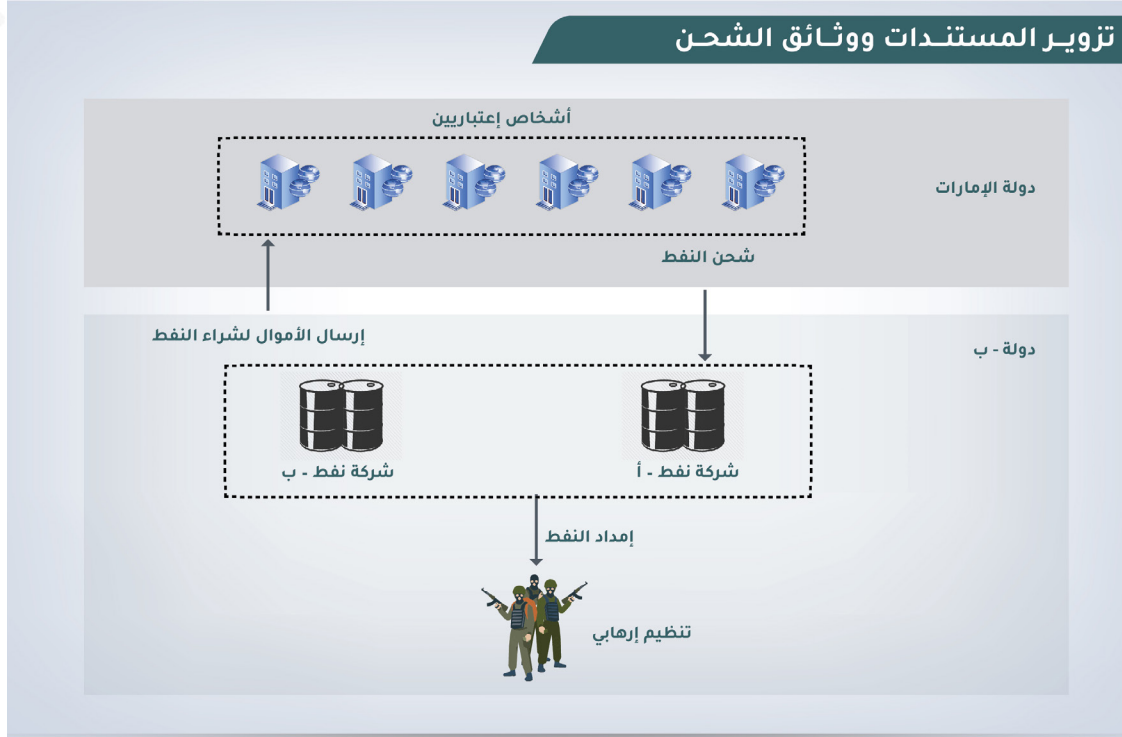
النمط الثالث: استغلال المنظمات غير الهادفة للربح

- يتم استغلال المنظمات غير الهادفة للربح لتشغيلها كواجهة نيابةً عن المنظمات الإرهابية حيث تطلب المنظمة غير الهادفة للربح التبرعات وتحتفظ بالحسابات المصرفية وتشتري العقارات نيابةً عن المنظمة الإرهابية؛
- كما يمكن استخدام دور الحوالة لتحويل الأموال إلى المنظمات غير الهادفة للربح في الدول الأجنبية التي تدعم الكيانات المدججة؛



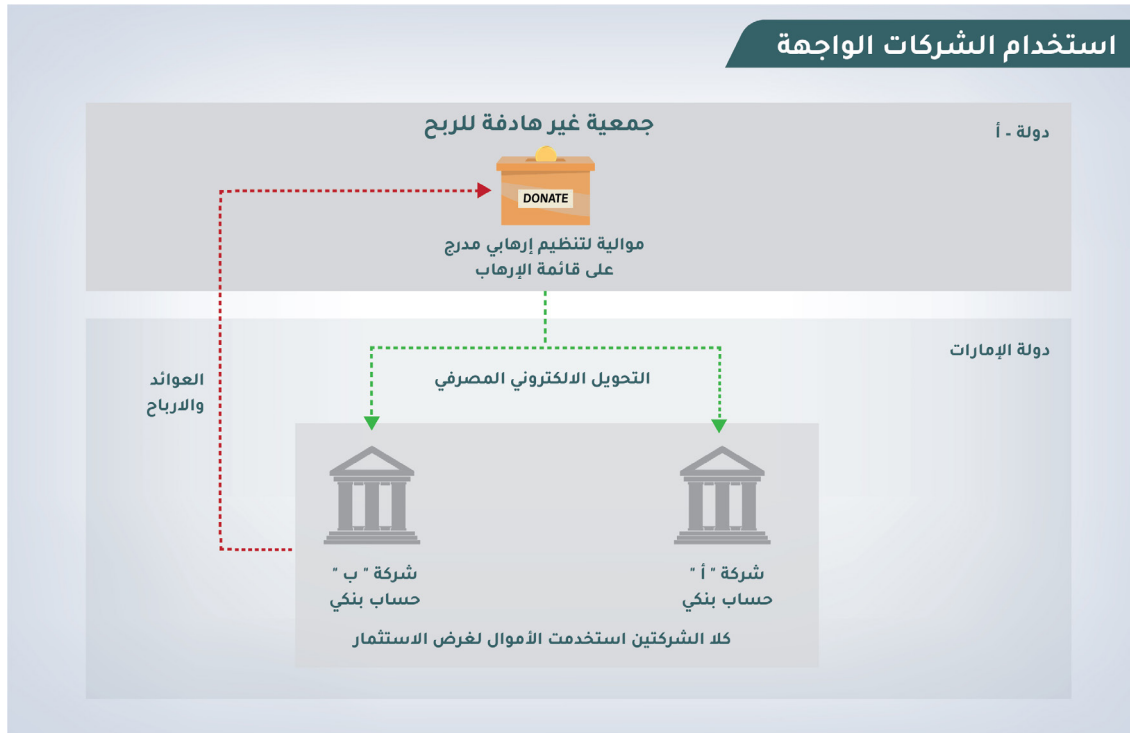
النمط الرابع: تزوير المستندات ووثائق الشحن

- يتم استخدام الإمارات كنقطة عبور لشحن النفط وغيرها من المواد الكيميائية المحظورة لصالح الكيانات المدرجة من خلال تزوير وثائق الشحن؛



النمط الخامس: استخدام الشركات الواجبة

- استخدام شركات الواجبة في الدول الأجنبية لإخفاء مصدر شحنات الذهب من دولة خاضعة للعقوبات ليتم تهريبه وبيعه في الإمارات لصالح مجموعات مدرجة؛
- استخدام أنشطة التجارة العامة لجمع الأموال من المصادر المختلفة لدعم مجموعة إرهابية مدرجة (مثل تنظيم داعش).

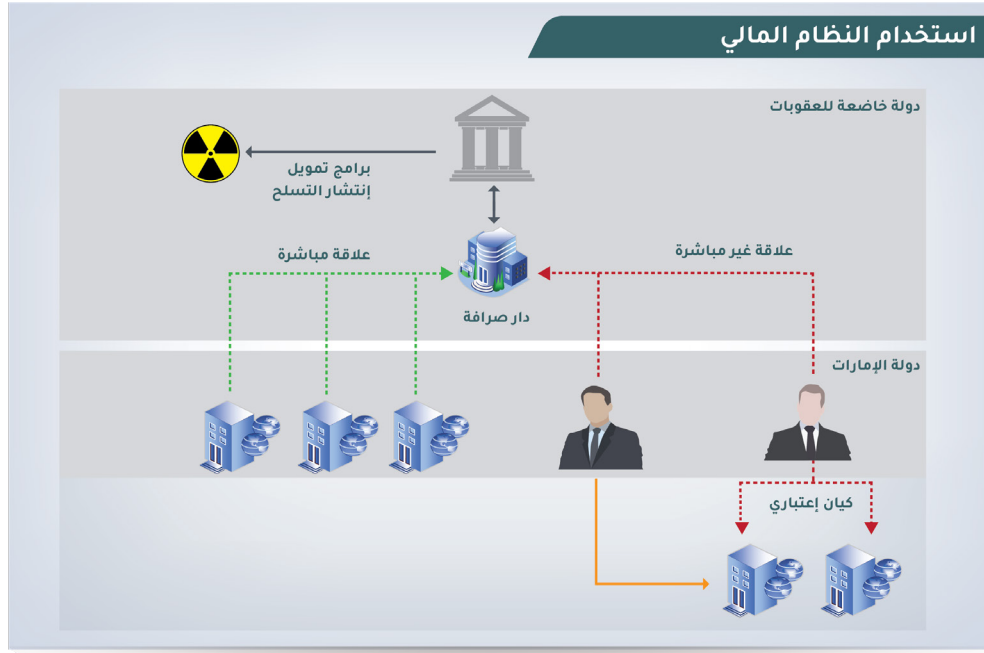


ب) أنماط العقوبات المالية المستهدفة - تمويل الانتشار

بناءً على القضايا التي تم التحقيق فيها من قبل نيابة أمن الدولة في مجال تمويل الانتشار، تم تحديد قائمة بالأنماط والطرق المستخدمة من قبل المجموعات والأفراد المدرجين للتهرب من العقوبات المرتبطة بتمويل الانتشار. وتشمل الأنماط الأمثلة التالية:

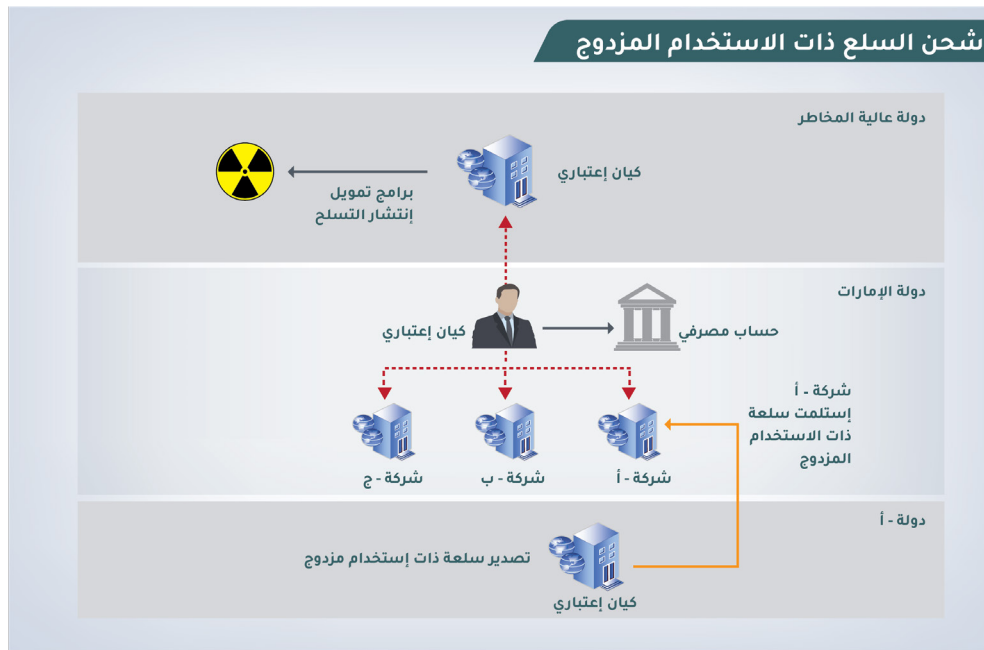
النمط الأول: استخدام النظام المالي

- استخدام شبكات صرافة العملات لتحويل الأموال النقدية بكميات كبيرة لتمويل البرنامج النووي الذي يعود لاحد الدول الخاضعة للعقوبات؛
- استخدام المكاتب التمثيلية للمصارف الخاضعة للعقوبات من قبل مجلس الأمن من أجل تحويل أموال العمّال الكوريين الشماليين إلى كوريا الشمالية، وقدمت إقفال مكتب المصرف وتحويل الممثل الخاص به.



النمط الثاني: شحن السلع ذات الاستخدام المزدوج

- المعاملات في مجال بيع السلع ذات الاستخدام المزدوج أو شحنها أو تصديرها والتي لا تتلاءم مع المستوى الفني للدولة المتلقية؛
- معاملات التمويل التجاري التي تشمل مسارات شحن لدول لديها قوانين ضعيفة للرقابة على التصدير.



8. المؤشرات التحذيرية

مؤشرات تحذيرية – تمويل إرهاب

- إجراء السحوبات النقدية مقسمة على فترات قصيرة (مع احتمال أن تكون تحت سقف الإبلاغ اليومي عن النقد) عبر مواقع مختلفة في الأراضي التي لدى الأشخاص الخاضعين للعقوبات تأثير فيها أو عند حدود الدول الخاضعة للعقوبات.
- يتم إرسال أو تلقي الأموال عبر تحويلات دولية من أو إلى مناطق مرتفعة المخاطر.
- يتم إجراء معاملات صرف العملات نيابةً عن العميل من قبل طرف ثالث، يليها تحويلات للأموال إلى مواقع لا يتضح فيها الرابط التجاري مع العميل أو إلى دول مرتفعة المخاطر.
- يتم استخدام عدة حسابات لجمع الأموال وتحويلها إلى عدد صغير من المستفيدين الأجانب، سواء أكانوا أشخاص أو شركات، خاصةً في المناطق مرتفعة المخاطر.
- المعاملات التي تشمل بعض الدول مرتفعة المخاطر مثل المناطق التي يحصل فيها نزاع مسلح أو التي هي قريبة من النزاعات المسلحة حيث ينشط الإرهابيون أو المناطق التي تكون فيها ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضعيفة.
- عدم اتساق استخدام الأموال من قبل منظمة غير هادفة للربح مع الغرض الذي تأسست من أجله.
- قيام العميل بالتبرع لصالح قضية خاضعة لمعلومات سلبية متوفرة للجمهور (مثل: مبادرات لجمع التبرعات من الجمهور، المبادرات الخيرية أو المنظمات غير هادفة للربح والمنظمات غير الحكومية...).
- المعاملات التي تشمل الأفراد أو الكيانات التي يتم تحديدها في وسائل الإعلام و/أو قوائم الإرهاب بسبب ارتباطها بمنظمة أو أنشطة إرهابية.
- دعم الأفراد أو الكيانات عبر الإنترنت للتطرف العنيف أو التوجّه نحو الراديكالية.
- اكتشاف عناصر غير منتظمة خلال إجراءات العناية الواجبة التي قد تشمل على سبيل المثال لا الحصر:
 - ◆ معلومات غير دقيقة عن مصدر الأموال و/أو العلاقة مع الطرف المقابل
 - ◆ رفض العميل توفير المزيد من وثائق "إعرف عميلك" أو تقديم المزيد من الإيضاح حول المستفيد النهائي للأموال والسلع.
 - ◆ الشك بتزوير الوثائق الثبوتية.

مؤشرات تحذيرية – تمويل إنتشار التسلح

تخصّ المؤشرات التحذيرية التالية بشكلٍ محدد قضايا تمويل انتشار التسلح المرتبطة بدولة الإمارات التي من شأنها مساعدة المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية على رصد المعاملات المشبوهة ورفع تقارير المعاملات المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية:

- التعاملات، مباشرةً أو من خلال أحد العملاء، مع دول خاضعة للعقوبات أو أراضي من المعروف أنّ الأشخاص الخاضعين للعقوبات ينشطون فيها.
- استخدام الشركات الوهمية التي يمكن نقل الأموال عبرها محلياً ودولياً من خلال استغلال القطاع التجاري في الإمارات.
- التعاملات بالسلع أو الشحنات الخاضعة للعقوبات، مثل:
 - ◆ النفط او السلع الأخرى
 - ◆ السلع ذات الاستخدام المزدوج (مثل اسلاك النيكل، محولات، الخ).
- رصد مستندات تبدو انها مزوّرة أو كاذبة.
- تحديد المستندات التي تم التلاعب بها أو تعديلها من دون تفسير واضح، خاصةً تلك المرتبطة بالتجارة الدولية.
- النشاط الذي يتم تطويره أو تمويله لا يرتبط بالغرض الأساسي أو المتوقع من الشركة أو الكيان. مثلاً:
 - ◆ بالنسبة إلى الشركات، وجود شركة تقوم باستيراد المعدات التكنولوجية المتطورة ولكنها مسجلة كشركة تتاجر بالمكسّرات.
 - ◆ النسبة للمنظمات غير الهادفة للربح، وجود جمعية تقوم بتصدير أدوات الاتصالات وهي جمعية تهدف إلى توفير الخدمات الصحية.
- الصفقات التجارية المعقّدة جداً التي يبدو أنها تهدف إلى إخفاء الوجهة النهائية للمعاملة أو السلعة.
- الشخصيات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية المعقّدة التي يبدو أنها تهدف إلى إخفاء المستفيد الحقيقي.

9. إحصائيات حول العقوبات المالية المستهدفة

تعكس الإحصائيات الحديثة في مجال التجميد والمصادرة فعالية إطار العقوبات المالية المستهدفة في دولة الإمارات، ففي مجال التجميد، أظهرت السلطات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص وعياً متزايداً حول تطبيق العقوبات المالية المستهدفة دون تأخير. بين عامي 2019 وسبتمبر 2021، جمّدت السلطات الحكومية 540 مليون درهم فيما جمّدت مؤسسات القطاع الخاص 676 مليون درهم. أمّا في مجال المصادرة، فقد قامت المحاكم الإماراتية بمصادرة 414 مليون درهم بين عامي 2019 وسبتمبر 2021.

العقوبات المالية المستهدفة – تمويل الإرهاب – القطاع الحكومي

المبلغ المصدّر (مليون درهم)			المبلغ المجمّد (مليون درهم)			
2021	2020	2019	2021	2020	2019	
7	20	3	63	13	29	الأموال النقدية
283	-	-	9	283	-	العقارات
101	-	0.04	142	-	0.5	أصول أخرى
414			540			الإجمالي

العقوبات المالية المستهدفة – تمويل الإرهاب – القطاع الخاص

المبلغ المجمّد (مليون درهم)				
السنة	أنواع الجهات المبلّغة	عدد حالات التطابق المحتملة	عدد حالات التطابق المؤكدة	الأصول المجمّدة – (مليون درهم)
2020	المؤسسات المالية	7	-	0.73
2021	المؤسسات المالية	71	124	589
	الأعمال والمهن غير المالية المحددة	14	9	87
	الإجمالي	92	133	676

العقوبات المالية المستهدفة – تمويل الانتشار

في العامين 2019 وسبتمبر 2021، تم تجميد أصول بقيمة إجمالية تساوي 63,962,065 درهم مرتبطة بالعقوبات المالية المستهدفة في مجال تمويل انتشار التسليح.

المبلغ المجمّد (مليون درهم)		
2021	2019	السنة
63	63	الأموال النقدية
0.95	0.86	الأصول الأخرى (السلع ذات الاستخدام المزدوج)
64		الإجمالي

10. التوصيات

- على المؤسسات المالية دمج المؤشرات التحذيرية المذكورة في هذا المستند ضمن نظام الفحص الخاص بها لرصد المعاملات المشبوهة المرتبطة بتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح والتهرب من العقوبات.
- على المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة إجراء العناية الواجبة المشددة على معاملات التمويل التجاري العابرة للحدود المرتبطة بالدول مرتفعة المخاطر التي فيها تنظيمات محدودة للرقابة على التصدير.
- على المؤسسات المالية التأكد من كافة الأطراف في المعاملة المرتبطة بشحن السلع ذات الاستخدام المزدوج وان المعاملة لديها هدف اقتصادي واضح.

